

ملحق للمذكرة العامة عدد 16 لسنة 2012

أمثلة تطبيقية

مثال عدد 1:

لنفترض أنّ شركة خاضعة للضريبة على الشركات سجلت بعنوان سنة 2011 خسائر بـ 250.000 د منها 100.000 د استهلاكات مؤجلة

ولنفترض أنّ الشركة المعنية قد حققت بعنوان سنة 2012 أرباحا بـ 170.000 د واختارت إعادة استثمارها كليا، في هذه الحالة فإنها تخسر نهائيا الحق في طرح الخسائر والاستهلاكات المذكورة في حدود الربح المحقق بعنوان سنة 2012، أي 170.000 د.

ويكون القسط المتبقي من الاستهلاكات المؤجلة المسجل بعنوان سنة 2011 أي 80.000 د قابلا للطرح دون تحديد في الزمن.

مثال عدد 2 :

لنفترض أنّ شركة خفية الاسم سجلت بعنوان سنة 2011 ربحا محاسبيا بـ 80.000 د وخسارة جبائية بـ 50.000 د متأتية من طرح:

- حصص أسهم بـ 60.000 د متأتية من مساهمتها في رأس مال شركة ذات مسؤولية محدودة مستقرة بتونس،
- قيمة زائدة بـ 70.000 د متأتية من التفويت في أسهم مدرجة ببورصة الأوراق المالية بتونس تم اقتناؤها سنة 2008.

في هذه الحالة، وباعتبار أنّ نتائج الشركة على مستوى المحاسبة إيجابية، وأنّ الخسائر المسجلة متأتية من طرح مداخيل وأرباح طبقا للتشريع الجاري به العمل، فإنّ الخسائر المسجلة بعنوان سنة 2011 لا تقبل للطرح من نتائج السنوات اللاحقة.

مثال عدد 3 :

لنفترض أنّ مؤسسة سجلت بعنوان سنة مالية معينة خسارة محاسبية بـ 500.000 د تأخذ بعين الاعتبار الطروحات التالية :

- استهلاكات متعلقة بسيارة سياحية تساوي قوتها 11 خيلا جبائيا بخاريا بـ 5.000 د،

- هبات مسندة لفائدة منظمات تمنح الحق في الطرح الكلي للهبات والإعانات بـ30.000 د. لم يتم إرفاق قائمة في شأنها بالتصريح السنوي بالضريبة،
- خطايا تأخير بـ120.000 د تبعا لمخالفة التشريع المتعلق بالضمان الاجتماعي.

في هذه الحالة تضبط الخسائر القابلة للطرح لمدة خمس سنوات على النحو التالي :

$$-500.000 \text{ د} + 5.000 \text{ د} + 30.000 \text{ د} + 120.000 \text{ د} = -345.000 \text{ د}$$

مثال عدد 4:

لنفترض أنّ شركة خفية الاسم سجلت بعنوان سنة 2010 أرباحا جمالية صافية بـ1.500 م د.

ولنفترض أنّ هذه النتائج تأخذ بعين الاعتبار نتائج استغلال موجودة بالخارج وذلك في حدود 1.200 م د بالنسبة إلى المصاريف و4.350 م د بالنسبة إلى المحاصيل.

في هذه الحالة تضبط النتيجة الجبائية الخاضعة للضريبة على الشركات كما يلي:

$$1.500 \text{ م د} - 4.350 \text{ م د} + 1.200 \text{ م د} = \text{خسارة بـ} 1.650 \text{ م د}$$

وتقبل هذه الخسارة للطرح على التوالي من نتائج سنوات 2011 و2012 و2013 و2014 و2015.

مثال عدد 5:

إذا افترضنا أنّ شركة خفية الاسم سجلت بعنوان سنة 2010 أرباحا محاسبية صافية بـ850.000 د. وإذا افترضنا أنّ هذه النتيجة تأخذ بعين الاعتبار إعادة دمج المدخرات التي كوّنتها بعنوان سنة 2007، والمتعلقة بـ:

- ديون غير ثابتة الاستخلاص بـ320.000 د لم يتم الشروع في تتبعات عدلية في شأنها،
- الأعباء والمخاطر بـ250.000 د
- تقلص قيمة منابات اجتماعية بـ150.000 د
- تقلص مخزون مواد نصف مصنعة بـ300.000 د

في هذه الحالة، تضبط النتيجة الجبائية لسنة 2010 كما يلي:

$$\text{بـ}170.000 \text{ د} = (300.000 \text{ د} + 150.000 \text{ د} + 250.000 \text{ د} + 320.000 \text{ د}) - 850.000 \text{ د} = \text{خسارة}$$

وتقبل هذه الخسارة للطرح على التوالي من نتائج سنوات 2011 و2012 و2013 و2014 و2015.

مثال عدد 6 :

لنفترض أن مؤسسة سجّلت بعنوان سنة 2013 أرباحا محاسبية بـ100.000 د ولنفترض أن المؤسسة المذكورة قد اقتنت بتاريخ غرة جانفي 2008 عقارا بـ850.000 د في إطار عقد إيجار مالي لمدة خمس سنوات كوّنت استهلاكات في شأنه على أساس مدة عقد الإيجار المالي.

في هذه الحالة وباعتبار أن المدة الدنيا للاستهلاك كما تمّ ضبطها بالأمر عدد 492 لسنة 2008 بالنسبة إلى العقارات تساوي 7 سنوات، فإن الاستهلاكات المبالغ فيها تمّ دمجها ضمن نتائج سنوات من 2008 إلى 2012 . ويتم طرح الاستهلاكات بعنوان السنوات التي تلي سنة 2012 على مستوى جدول تحديد النتيجة الجبائية.

في هذه الحالة، تضبط النتيجة الجبائية لسنة 2013 كما يلي :

النتيجة المحاسبية :	100.000,000 د
طرح الاستهلاكات المتعلقة بالعقار موضوع عقد الإيجار المالي المعاد دمجها :	<u>121.428,571 د</u>
النتيجة الجبائية خسارة :	21.428,571 - د

وتقبل هذه الخسارة للطرح على التوالي من نتائج سنوات 2014 و2015 و2016 و2017 و2018.